وفي اثناء مقابلة اذاعية مع عضو الكنيست « حاييم تسادوك » رئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن في الكنيست جرت يوم ١٨/٥/١٩٧٣ بمناسبة الاتفاق بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على وقف اشتباكات مايو أجاب على سؤال خاص بمدى رغبة سورية في الهدوء في الوقت الحاضر بالايجاب على أساس خشيتها من المجابهة مع اسرائيل ، وأجاب على سؤال يقول « هل تعتقد بأن الهدوء على حدودنا مع مصر سيستمر رغم الاستعدادات للحرب التي تبذل هناك اخيرا ؟ » أجاب بقوله « تصعب الاجابة على هذا السؤال بصورة قاطعة ، فحكومة مصر تواجه معضلة خطيرة . فمن ناحية ، هم يدركون جيدا انه ليس لديهم اي أمل في الانتصار في الحرب الشاملة ، عن طريق حملة عسكرية شاملة ، وهم يعلمون أيضا أنهم اذا حاولوا حصر المعركة في مجال محدد ، فان الامر غير مضمون ، لان اسرائيل سترد على اتساع لا يلتزم بالتحديد المصري ، بل على الاتساع الذي ترتأيه استراتيجيتها العسكرية . وجيش الدفاع الاسرائيلي لم يخض حتى الآن معركة دفاعية . وهكذا يدرك المصريون انه ليس لديهم اليوم أي أمل ، لا في معركة شاملة ضد اسرائيل ، ولا في نشاط عسكري محدود . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فهناك قلق عميق في مصر ، من أنه اذا لم يقم نشاط فسيعتاد العالم على الوضع الراهن وينسى مشكلتهم . واعتقد بأنه نتيجة لهذا فاننا نسمع اليوم تهديدات عسكرية .. واعتقد بأنه ينبغي النظر الى هذه التهديدات بجدية تامة »(١١).

وهكذا تراوحت التقديرات الاسرائيلية السياسية بالنسبة لاحتمال اقدام كل من مصر وسوريا على شن حرب محدودة بين التوقع الضعيف والمتوسط ، وكانت التوقعات المتوسطة أكثر في مايو الماضي عنها في سبتمبر ، ولعبت عدة عناصر مختلفة دورها في تخفيف مثل هذه التوقعات — رغم توافر المعلومات عن معظم الاستعدادات العسكرية نتيجة لتقارير المخابرات — اولها غرور القوة الاسرائيلية المبالغ فيها ، والفهم غير السليم لحقيقة القدرات القتالية العربية خاصة المتصل منها بالانسان الفرد كجندي او قائد ، فضلا عن التقدير الخاطىء لتصرفات القيادة السياسية العربية على الساحة الديبلوماسية الدولية من حيث ان مغزاها لم يفد عدم الرغبة في اللجوء الى القوة العسكرية مطلقا وانما كان ضمن المناورة الخارجية المطلوبة كغطاء للعمل العسكري ، واستمر سوء التقدير لنوايا القيادة السياسية العربية ، خاصة القيادة المصرية ، حتى وقت قصير للغاية قبل نشوب القتال ففي ندوة اذاعية تمت يوم ٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، حول مسألة اسناد الحكومة المصرية لعملية مد خط الانابيب للبترول بين السويس والاسكندرية الى شركة امريكية ، قال المعلق الاسرائيلي المتخصص في الشئون العربية « دوف ينون » ردا على سؤال بما اذا كان هناك « مغزى سياسي لانشاء الخط المذكور في الوقت الذي نسمع فيه عن اعلان حالة الطوارىء في الجيش المصري ؟ » بقوله « نعم ثمة مغزى سياسي للامر يتعلق بالوضع في المنطقة . ذلك لان اقامة هذا المشروع على مسافة قصيرة من مواقعنا — مع العلم انه سيشغل الوف الاشخاص الذين سيعملون في البناء — يعني أن الهدوء يهم المصريين واذا كانوا يريدون انشاء مشروع اقتصادي فليس في صالحهم ان يهددوا بالحرب . واعتقد ان المصريين يعتبرون ان الصراع سيستمر مدة طويلة ، ولذلك فانهم احسوا الحاجة الى مد خط الانابيب هذا »(١٢).

وهكذا يمكن القول ان اسرائيل لم تكن غير متوقعة اقدام مصر او سوريا على شن حرب محدودة الهدف عسكريا من أجل غرض تسوية سياسية في اطار تطبيق قرار مجلس الامن بما يتفق والتفسير العربي له ، كما انها لم تكن تجهل وجود الامكانات العسكرية والاستعدادات العملية لها ، الا أنها كانت تستبعد وضع هذا الاحتمال النظري وذلك التأهب العسكري موضع التطبيق العملي على أساس استنتاجات سياسية خاطئة تتعلق بنوايا القيادات السياسية العربية واستنتاجات عسكرية خاطئة تتصل بحقيقة القدرات